الفصل الاول

دور المرأة العربية في التنمية الشاملة

د. عبد السلام الدويبي

obeikandl.com

المحتويات:

* تمهيد

* منطلقات وتوجهات.

* الإطار المرجعي العربي والدولي لدور المرأة العربية في التنمية الشاملة.

* التوجهات العربية لدعم ومساندة الدور التنموي للمرأة.

* فعاليات وتوجهات داعمة للدور التنموي للمرأة العربية .

* قائمة المراجع.

obeikandl.com

تمهيد:

تتصل مقاربة مشاركة المرأة العربية في تحقيق التنمية الشاملة بعدة معطيات بعضها تشد المرأة العربية للوراء، وتبعدها عن المشاركة او الدور الفاعل في التنمية الشاملة ويمكن تبصر بعض هذه المعطيات في التخلف الثقافي وما يرتبط به من تهميش واستبعاد للمرأة وبالتالي تدني مستوي الانصاف بينها وبين الذكور في المجتمع حيث تتدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ويقل التحاقها بالتعليم ويمارس عليها شتي اشكال العنف خاصة في اطار ما يعرف بالتمييز علي اساس النوع الاجتماعي جندر (Gender).

ولكن صورة المرأة العربية المتخلفة وذلك هو المعطي الاخر بدأت تنسحب لتحل محلها صورة اخري أكثر ايجابية وتقدما ومنذ عقد الستينات بدأت صورة المرأة العربية في الثقافة والتعليم وسوق العمل والصحة وسواها في التحسن في ظل انجازات عربية هادفة إلى تفعيل دور المرأة واحترام مشاركتها في صنع التنمية.

لقد حققت المرأة العربية وبشكل بطئ نوعا من التقدم في مجالات التعليم والصحة والمشاركة في قوي العمل والانتاج، الأمر الذي مكن العديد من النساء العربيات من ضرب امثلة تحتذي في مقدرة المرأة علي العمل التنموي الخلاق.

ومع بداية السبعينات وحتي يومنا هذا اصبحت مشاركة المرأة العربية في التنمية اكثر وضوحاً واكثر عطاءاً خاصة مع صدور العديد من المواثيق العربية والدولية الداعمة لدور المرأة في التنمية وحماية حقوقها ومنع كافة اشكال التمييز ضدها وفتح الابواب امامها لتحتل مكانها الفاعل في كافة ميادين العمل والانتاج.

ومع كل ما تحقق للمرأة العربية وما حققته من إنجازت غير مسبوقة في تنمية المجتمع العربي فإن المسافة لا زالت كبيرة والهوة لا زالت واسعة بين التشريعات

والمواثيق والسياسات الداعمة للدور التنموي للمرأة العربية وبين التحقق الفعلي التطبيقي لهذا الدور وان عبور المسافة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون لا زال في حالة تصادم مع العديد من المواقف والاتجاهات.ولا زالت نسبة من النساء العربيات يعانين من مشكلة الأمية والتمييز ضدهن، ولا زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، والذي ياتي في مقدمته تفعيل الاتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1976 بشان المرأة العاملة.

في هذه الورقة سيتم تناول المقارب لدور المرأة العربية في تحقيق التنمية الشاملة من خلال عدة مستويات بدءاً من المنطلق والتوجهات إلى الاطر المرجعية لدور المرأة العربية في التنمية الشاملة إلى تحديد بعض الفعاليات الداعمة للدور التنموي للمرأة العربية.

منطلقات وتوجهات:

تتعلق التنمية بالناس عموما وبالتالي فلا يمكن لها إلا أن تكون شاملة، وفي إطار الشمولية التنموية يمكن مقاربة المنطلقات والتوجهات المرتبطة بدور المرأة العربية في تحقيق التنمية الشاملة وذلك علي النحو التالي:

(1 يرتبط دور المرأة العربية الايجابي في تحقيق التنمية بمسألة تذليل الصعوبات ومواجهة التحديات التي تقلل من أهمية الدور التنموي للمرأة في اطار التهميش والاستبعاد الاجتماعي في تجذره الثقافي.

(2 تعني التنمية الشاملة شمولية الفاعلين وشمولية المتلقين دونما تميز بين ذكور وإناث فهي لا تخرج عن كونها توسيع الخيارات المتاحة امام الناس جميعا لكي يعيشوا الحياة التي لها قيمة ، فزيادة النمو الاقتصادي والاستثمار والتجارة العالمية(1) والتقدم التقني والمعلوماتي رغم كونها أموراً بالغة الاهمية إلا أنها ليست الغايات النهائية للتنمية الشاملة.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002) تقرير التنمية البشرية؛ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت.

(3) إن كل الجهود التنموية في الوطن العربي ينبغي أن تساعد المرأة والرجل معا في شراكة منصفة وتهيئة بيئة تمكن الطرفين من تحقيق كامل امكاناتهم وقدراتهم واستعداداتهم.

(4) إن الاساس الصلب والجوهري في تفعيل الدور التنموي للمرأة العربية هو بناء القدرات البشرية للمرأة وتوسيع نطاق المشاركة الفاعلة في صنع الحياة وتحقيق النمو السوي والايجابي للذات الواثقة والفاعلة والايجابية.

(5)إن المرأة العربية كفاعلة وكمستفيدة من التنمية الشاملة تمثل قوي بشرية لها دورها الذي لا يستهان به، وإن إستدامة خيارات الحياة المديدة في الصحة والتعليم والتأهيل الفني والمهني وتوفر امكانية الحصول علي الموارد والمتطلبات اللازمة لمستوي معيشي لائق هي من متطلبات القدرة علي المشاركة في تحقيق التنمية الشاملة.

الإطار المرجعي العربي والدولي لدور المرأة العربية في التنمية الشاملة:

تتأثر وضعية مشاركة المرأة العربية في تحقيق التنمية الشاملة بعدة مرجعيات دولية وعربية جاء بعضها في شكل مواثيق وبعضها الآخر في شكل قرارات او بروتوكولات داعمة للدور التنموي للمرأة عموما وللمرأة العربية علي وجه الخصوص، ويمكن مقاربة بعض التوجهات والمؤشرات ذات العلاقة علي النحو التالي :

أولاً : الدور التنموي للمرأة العربية في إطار المواثيق الدولية:

تضمن ميثاق إنشاء هيئة الامم المتحدة النص علي المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، وجاء الميثاق العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 داعما لحق المرأة في ممارسة الانشطة الاقتصادية المختلفة شأنها شأن الرجل.

كما تضمنت الاتفاقية الدولية لمنع كافة اشكال التمييز ضد المرأة العديد من الضمانات لتفعيل دور المرأة في تنمية المجتمع ومشاركتها الفاعلة في ميادين العمل والانتاج مؤكدة علي أهمية إسهام المرأة في صنع الحياة الاجتماعية وتطورها وديمومة

تقدمها، وكذلك في المجالات الاخري كالاقتصاد والثقافة والسياسة وسواها كما اكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل علي أهمية المساوة بين الاطفال ذكوراً وإناثاً وتعليمهم ورعايتهم كجزء من برامج التنمية البشرية المستدامة.

وتفعيلا لدور المرأة انتظمت مؤتمرات عالمية حول المرأة ودورها في المجتمع الدولي منها مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي ومؤتمر المرأة في بكين في الصين عام 1995 م.

وقد أكد المؤتمر الاخير علي أهمية وفاعلية دور المرأة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، وان أي تنمية لا تشارك فيها المرأة ولا تسفيد منها هي تنمية ناقصة.

وقد اسهمت منظمة العمل الدولية (ILO) في تعزيز دور المرأة عموما بما في ذلك المرأة العربية في المشاركة الفاعلة من خلال قوي العمل والانتاج لتكون عاملا مهما ومعتبرا في تحقيق التنمية الشاملة بما في ذلك تعزيز مكانتها في شريحة قوي العمل والانتاج.

ويمثل توجه المنظمة نحو تفعيل دور المرأة نوعا من الإقرار الدولي بأهمية هذا الدور وخطورة تجاهل هذه الاهمية التي تنعكس بالسلب علي المرأة والمجتمع علي حد سواء، ويبرز تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية ثلاث مستويات لعمل منظمة العمل الدولية والتي كان لها دورها(1) في تعزيز مكانة المرأة وحمايتها.وهذه المستويات هي :

(1) أحكام تتعلق بموضوع أمومة المرأة العاملة وحقوقها كأم.

(2)أحكام تتعلق بمناهضة ومكافحة التمييز ضد المرأة العاملة فيما يتعلق بالعمل والتدريب والأجور.

(3) أحكام وفعاليات تتصل بضمان توفير ظروف وشروط عمل إنسانية للمرأة العاملة.

ولسنا هنا بصدد التوسع في عرض وتحليل هذه الابعاد لأن المقام لا يسمح بذلك ولأنها مرجعيات متوفرة يمكن الاستعانة بها، وأن بعضها يشكل التزاما دوليا تقره الدول الاعضاء في المنظمة بما في ذلك الدول العربية.

(1) انظر مجلة العمل العربية العدد (52) ص 111تقرير المدير العام المقدم للدورة العشرين لمؤتمر العمل العربي

التوجهات العربية لدعم ومساندة الدور التنموي للمرأة:

أسهمت منظمة العمل العربية بدور فاعل في مساندة ودعم المرأة النشطة اقتصادياً لتقوم بدورها في تحقيق التنمية الشاملة.

وتعد الأتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1976 إطاراً مرجعياً داعماً لدور المرأة وأهمية مشاركتها في تحقيق التنمية وقهر التخلف، وقد تضمنت هذه الأتفاقية العديد من الأسس والمنطلقات والقواعد المنظمة لعمل المرأة ومساندتها في القيام بدور تنموي فاعل، وتتضمن مواثيق منظمة العمل العربية أبعاداً لها أهميتها ودورها في إقحام المرأة في مجالات العمل والإنتاج للإسهام الفاعل في تحقيق التنمية.

وتجسد وثائق ومرجعيات وقرارات منظمة العمل العربية والهيئات والمراكز التابعة لها أنشطة هادفة وسياسات محددة لتفعيل ودعم دور المرأة العربية في التنمية وذلك واضح من خلال ما تستشعره المنظمة من خطورة تغييب المرأة عن المشاركة في قوي العمل والإنتاج ووفقا لما جاء في كلمة د. إبراهيم قويدر- المدير العام لمنظمة العمل العربية[1] من أن انخفاض معدل نسبة القوي العاملة العربية مقارنة بنظيراتها في العالم إنما يرجع إلى عدد من الأسباب يأتي من بين أهمها ضآلة نسبة مشاركة المرأة في العمل.

وتجسد منظمة العمل العربية من خلال جهودها في تحديد مستويات العمل العربية في إطار إتفاقيات وتوصيات العمل العربية توجهات محددة وداعمة لدور المرأة النشط في التنمية وذلك علي النحو الإشاري التالي:

(1) **حماية الأمومة**: فقد اجازت اتفاقيات العمل العربية حق المرأة العاملة في أي قطر عربي في الحصول علي إجازة مدفوعة الأجر قبل وبعد الولادة وبمدة زمنية لا تقل في مجملها عن عشرة أسابيع، أي ما يعادل شهر ونصف.

(2) تؤكد الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة العربية علي حق المرأة العاملة في تخفيف عبء العمل عنها أثناء المدة الأخيرة للحمل.

(1) أ.د. إبراهيم قويدر، تأثيرات أحداث 11سبتمبر على أوضاع العمل والعمال في الوطن العربي، مجلة العمل العربية العدد 7 مارس - مايو 2002 ص(775)

كما تلزم الإتفاقية جهات العمل التي تعمل بها النساء بإعداد وتهيئة مكان لحضانة الاطفال.

(3) تحظر الاتفاقية العربية المشار اليها عمل المرأة ليلا حماية لها من كافة ما قد تواجهها من مخاطر، وحتي لا يكون ذلك حجة وسببا لتغييبها عن المشاركة في العمل .

(4) تلزم الاتفاقية العربية بشأن عمل المرأة وغيرها من المواثيق العربية ذات العلاقة إنصاف المرأة العاملة ومساواتها مع الرجل في الأجور عن الأعمال الواحدة والمتشابهة وفي الحصول علي التدريب المهني والفني.

فعاليات وتوجهات داعمة للدور التنموي للمرأة العربية:

في ظل العديد من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بوضع المرأة العربية ككل ووضع المرأة العاملة العربية تبرز جملة من الفعاليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الدور التنموي المنشود للمرأة العربية وذلك علي النحو التالي:

(1) ضرورة تمكين المرأةالعربية من العمل والمشاركة في التنمية وتوسيع الخيارات الاجتماعية أمامها وإنصافها اجتماعيا وتعليميا وصحيا وسياسيا.

(2) التركيز علي توجيه التعليم عموما والتعليم الفني والتقني للمرأة علي وجه الخصوص ليكون أكثر إستجابة لمتطلبات العمل والإنتاج.

(3) التأكيد علي أهمية إحتساب الدور التربوي للمرأة في إعداد الأجيال الجديدة وكرافد هام من روافد التنمية البشرية المستدامة.

(4) تحديث أساليب التوجيه والإرشاد المهني للمرأة علي إعتبار دوره الإيجابي في تحقيق مستهدفات التدريب الفني والمهني وعلي إعتبار مردوده الاقتصادي والتنموي.

(5) التأكيد علي معالجة العوامل المؤدية إلى تهميش دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي

بما في ذلك التعامل مع ظاهرة البطالة المقنعة والحقيقة بين النساء العربيات.

(6) إعادة النظر في التشريعات القطرية العربية لتستجيب لمعطيات العولمة وتفعيل دور المرأة وفقا لمتطلبات الاقتصاد القائم علي المعلوماتية.

(7) تطوير الخدمات الداعمة لدور المرأة العربية في مجالات شئون الأسرة وتربية الطفولة والتعليم المستمر والتعليم عن بعد.

(8) إيجاد نظم تشغيل تمكن المرأة من التوفيق بين مهامها كأم وربة بيت وبين دورها التنموي خاصة في ظل التواصل الإلكتروني الذي لا يتطلب في بعض المهن الانتقال إلى موقع العمل بما في ذلك تفعيل برمجيات الأسر المنتجة.

(9) تبني أسلوب حاضنات الأعمال للمرأة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الانتاج -وإستثمار الطاقات النسائية بفاعلية مدروسة وذات جدوي اقتصادية واجتماعية.

(10) إجراء الدراسات والبحوث فيما يتعلق بتقييم واقع الدور التنموي للمرأة والصعوبات التي تواجهها والأساليب المناسبة للمعالجة.

(11) العمل علي الاستفادة من التجارب القومية والعالمية الرائدة والتي تحقق من خلالها إسهامات تنموية معتبرة للمرأة.

(12) التأكيد علي أهمية التعاون الفني بين الأقطار العربية وبينها وبين الدول الأخري والمنظمات ذات العلاقة.

(13) الحرص علي تفعيل مقررات المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة كمؤتمر نيروبي ومؤتمر بيجنج وغيرها.

(14) مراجعة مستويات العمل العربية التي أقرتها منظمة العمل العربية بما يتمشي ومستجدات العولمة والمعلوماتية واحداث شهر سبتمبر 2001 .

(15) عقد المزيد من اللقاءات والحلقات الدراسية في مجالات تفعيل دور المرأة العربية في التنمية.

(16) إن الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق الدور التنموي الإيجابي للمرأة العربية

وبشكل منصف تكمن في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية وكفاءة، خاصة مع تنامي إرتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يتهدد العمالة الكاملة للمرأة والرجل في الوطن العربي علي حد سواء، والذي تزداد تداعياته مع التزايد المتسارع في وتيرة العولمة والتقدم التكنولوجي غير المسبوق.

(17)إن السياسات المتعلقة بالإجراءات الداعمة لزيادة المشاركة والنمو في العمالة النسائية ذات المهارات التي تستجيب لمتطلبات السوق المعولم تجعل الحاجة أكثر إلحاحا للتركيز علي عوامل الكفاءة والقدرة والمهارة المرتبطة والسريعة التغير.

(18) تشكل العولمة والتغيرات التكنولوجية وإعادة تنظيم العمل تحديا جديدا ومعقدا يواجه سياسات تفعيل دور المرأة العربية في التنمية، ويطرح تساؤلات تتعلق بمدي إستجابة مستويات تأهيل المرأة تعليمياً وفنياً ومهنياً ومعلوماتيا ومهاريا لمتطلبات سوق العمل المعاصرة، وهكذا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في كل هذه البرامج والي إيجاد البدائل المناسبة وتعزيزها بشكل مستمر.

وهنا يمكن الاشارة إلى ما جاء في تقرير الاستخدام الصادر عن منظمة العمل الدولية لسنة 2000من أن الوضع المتغير للنساء عموما والمرأة العربية وحاجتها يتطلب تنمية مهاراتها لتستجيب بكفاءة لمتطلبات سوق العمل التي تشترط درجة عالية من المهارة والكفاءة القائمة علي المعلوماتية والإنتاجية ذات الجودة العالية والمقدرة الثنائية مع التواصل في تحديث وتنمية المهارات.

(19) مع تنامي التواصل الإلكتروني بين الأفراد بدأ يظهر ما يعرف بالشخصية الألكترونية التي أفرزت تفاعلات ومشاركات من نوع متميز وجديد، وصارت تلغي البعد القائم علي النوع الاجتماعي (Gender) في علاقات العمل، وهو بعد له أهميته في صنع سياسات تفعيل الدور التنموي للمرأة العربية.

قائمة المراجع

1- د. ابراهيم قويدر (2002) تأثيرات احداث 11 سبتمبر علي أوضاع العمل والعمال في الوطن العربي.

مجلة العمل العربي، العدد 75 مارس – مايو 2002، ص 7 - 10، منظمة العمل العربية/ مكتب الإعلام – القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

2 - منظمة العمل الدولية (2000) تقرير الاستخدام في العالم سويسرا.

3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002) تقرير التنمية الإنسانية العربية.

4 - جاري بيتربلس وآخرين، جنون العولمة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر– القاهرة.

5 - د. عبد السلام بشير الدويبي ، الحماية القانونية والاجتماعية للمرأة العاملة العربية، ورقة قدمت للجامعة الشتوية بمراكش حول دور المرأة في التنمية.

●●●●●●●●●●●●

openkandl.com